



في هذا العدد

1. حالات نزوح في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ص.
2. مزيد من حالات العودة للنازحين الجدد في دارفور ص.
3. إطلاق سراح جندي من قوات حفظ سلام التابعة لليوناميد ص.
4. استمرار وصول أشخاص من دولة جنوب السودان ص.



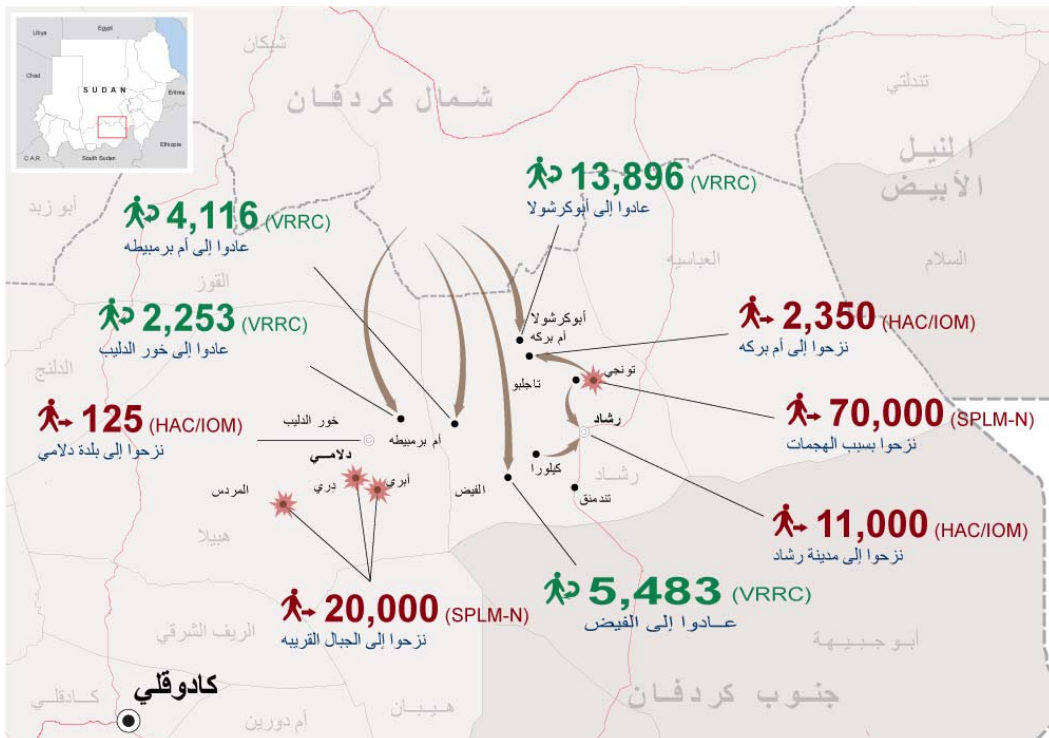
أسرة نازحة عند قاعدة اليوناميد في كرما في شمال دارفور (تصوير اليوناميد)

نزوح مزيد من الأشخاص في ولاية جنوب كردفان

استمر تأثر آلاف الأشخاص بسبب تجدد الأعمال العدائية بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في الأجزاء الشرقية من ولاية جنوب كردفان. وقد نجم عن هذا نمطين من نزوح المدنيين. فقد انتقل بعض الأشخاص من المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في جنوب كردفان. إلا أن هناك تقارير واردة من الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال تشير إلى نزوح مزيد من الأشخاص مع بقائهم داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال. ويقدر العدد الإجمالي للنازحين في كل من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والمناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال بما يزيد عن 100,000 شخص. ويشتمل هذا العدد على 13,500 نازح جديد في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وما يقرب من 90,000 شخص في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال. وبالإضافة إلى ذلك، تشير مختلف التقارير إلى أنه في حين نزح العديد من المدنيين في الماضي من مناطق الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال بحثاً عن مأوى في بيدها في جنوب السودان (حيث بلوذ 81,500 لاجئ من جنوب كردفان) وتلقيهم لمساعدات، إلا أن هذا الأمر اختلف الآن بسبب النزاع في ولاية الوحدة في دولة جنوب السودان.

وتقوم المنظمات الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة بتقديم المساعدات للنازحين الجدد بما في ذلك الغذاء، وإمدادات إغاثة غير غذائية، وتقديم خدمات الصحة والتغذية وغيرها.

ولا تستطيع وكالات الأمم المتحدة الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، وبالتالي فهي غير قادرة على التحقق من مدى نزوح المدنيين ولا يمكنها الوصول إلى الأشخاص المتأثرين لتقديم المساعدات الطارئة إليهم.



أبرز التطورات

- أفادت مفوضية العون الإنساني ومنظمة الهجرة الدولية بفرار ما يقدر بنحو 13,500 شخص من جراء القتال وقد لاذوا بالمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في جنوب كردفان خلال الأسابيع الثلاثة الماضية.
- أفادت الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال أن ما يقرب من 90,000 شخص قد نزحوا حديثاً في المناطق الخاضعة للحركة الشعبية نتيجة اندلاع القتال بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في ولاية جنوب كردفان.
- نزح ما يقرب من 290,000 شخص منذ فبراير 2014 في دارفور. ويشمل هذا العدد 119,000 شخص من الذين عادوا ونحو ما يقرب من 171,000 شخص من الذين مازالوا في عداد النازحين.
- أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوصول ما يقرب من 67,400 شخص من دولة جنوب السودان. بزيادة قدرها نحو 5,000 شخص مقارنة بالأسبوع الماضي.

أرقام

النازحون في دارفور في عام 2013	2,000,000
في عام 2014 (حتى تاريخه)	301,000
اللاجئون في السودان (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين)	157,000
اللاجئون السودانيون في دولة جنوب السودان وإثيوبيا (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين)	240,200
اللاجئون السودانيون في تشاد (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين)	353,000

التمويل

995 مليون (دولار أمريكي)
مطلوبة في عام 2014

31.4%
نسبة التمويل المقدمه

نازحون جدد في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة

أفادت كل من مفوضية العون الإنساني التابعة للحكومة السودانية ومنظمة الهجرة الدولية أن العدد التراكمي للأشخاص الذين فروا بسبب القتال ولاذوا بالمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في ولاية جنوب كردفان خلال الأسابيع الثلاثة الماضية وصل إلى ما يقدر بنحو 13,500 شخص (معظمهم من النساء والأطفال). فقد أفادت كل من مفوضية العون الإنساني ومنظمة الهجرة الدولية بوصول ما يقدر بنحو 2,350 نازح جديد خلال هذا الأسبوع في قرية أم بركة بالقرب من مدينة أبو كرشولا في ولاية جنوب كردفان قادمين من المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال. وبالإضافة إلى ذلك وصل ما يقرب من 125 شخص آخر إلى مدينة دلامي وفقا لما أفادت به مفوضية العون الإنساني ومنظمة الهجرة الدولية. وأخبر السيد هارون محمد عبد الله مفوض مفوضية العون الإنساني في جنوب كردفان المركز السوداني للخدمات الصحفية أن هناك آلية مشتركة جديدة للتعامل مع الأشخاص المعرضين للخطر من القادمين من المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال. كما أفاد المفوض أن مفوضية العون الإنساني قد قامت بوضع خطة مكونة من مرحلتين تهدف المرحلة الأولى منها إلى إعادة تأهيل وتأمين المناطق المتأثرة بالنزاع بينما تهدف المرحلة الثانية منها إلى "التركيز على استضافة النازحين وإعادة دمجهم في المجتمع المحلي".

أفادت كل من مفوضية العون الإنساني ومنظمة الهجرة الدولية بفرار ما يقدر بنحو 13,500 شخص إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في جنوب كردفان خلال الأسابيع الثلاثة الماضية

تقارير تفيد بوجود حالات نزوح كبيرة للمدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال

أفادت وسائل الإعلام في الوقت نفسه باندلاع قتال ضار في الأول من شهر مايو بين القوات المسلحة السودانية - التي تدعمها قوات الدعم السريع وهي قوات شبه عسكرية موالية للحكومة - والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في أبري، وديري، وتومو، ومرديس الواقعة في محليتي دلامي وهيبلا في ولاية جنوب كردفان. ووفقا لما جاء في بيان الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، أسفرت الهجمات عن مقتل ثلاثة أطفال ونزوح ما يقرب من 20,000 شخص مدني إلى الجبال القريبة حيث يواجه النازحون وفقا للتقارير الواردة ظروفًا إنسانية خطيرة. وأفادت الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في بيان سابق لها أن القتال في مناطق ثنقلي، وديري، وسابت الواقعة في محليتي رشاد وأبوجبيهة قد أسفر عن نزوح ما يزيد عن 70,000 شخص مدني.

وبالإضافة إلى ذلك ووفقا لما أفادت به وسائل الإعلام تعرضت مستشفى في قديل في منطقة جبال النوبة الواقعة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في جنوب كردفان لقصف يومي 1-2 مايو، مع وقوع جرحى بين صفوف المدنيين ولاذ العديد منهم بالأدغال والكهوف الجبلية القريبة. وقد أذن الأسقف مكرم ماكس غاسيس الأسقف الفخري لأسقفية الأبييض بشدة الاستهداف والقصف المتعمد لمستشفى أم الرحمة الكاثوليكية في منطقة جبال النوبة. وأضاف الأسقف غاسيس "إن هذا القصف يعد بمثابة إعتداء على المدنيين الأبرياء الذين يبحثون عن تلقي مساعدات طبية من مستشفانا". ووفقا لما أفاد به الأسقف غاسيس فإن المستشفى التي تعرضت للقصف هي المستشفى الوحيدة العاملة في منطقة جبال النوبة والتي تقوم بتوفير الرعاية الأساسية ومجموعة متنوعة من خدمات الدعم.

عودة ما يقرب من 29,700 شخص إلى أبو كرشولا في ولاية جنوب كردفان

في حين أن هناك تقارير تفيد بتجدد القتال وحالات نزوح جديدة للمدنيين في بعض الأجزاء من ولاية جنوب كردفان، كانت هناك أيضا تقارير تفيد بوجود حالات عودة في أجزاء أخرى من ولاية جنوب كردفان. وقد أفادت لجنة العودة الطوعية وإعادة الدمج بعودة 30,000 شخص تقريبا من ولاية شمال كردفان إلى مناطقهم الأصلية في ولاية جنوب كردفان خلال هذا العام. وكانت معظم حالات العودة بمثابة حالات عودة تلقائية مع عودة بعض الأشخاص من خلال حالات العودة التي نظمتها الحكومة في شهر مارس. واستجابة لهذا الوضع، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإرسال مجموعات مواد منزلية إلى ما يقرب من 3,000 أسرة عائدة (ما يقدر بنحو 15,000 شخص). كما بدأ صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووزارة التعليم الولائية بإعادة ترميم ثلاث مدارس من أصل خمس من أجل استيعاب الأطفال خلال العام الدراسي القادم. كما وزعت إمدادات تعليمية على 4,500 طفل من أطفال المدارس المتأثرين.

قدم برنامج الغذاء العالمي حصصا غذائية تكفي لمدة شهرين إلى ما يقرب من 4,300 شخص في قرية دنقوك في ولاية النيل الأزرق

وبالإضافة إلى ذلك ستقوم اليونيسيف بتدريب 50 مدرسا ومجموعات من رابطة الآباء والمعلمين بشأن التعليم في حالات الطوارئ وتقديم الدعم النفسي. فضلا عن هذا أعادت منظمة إنقاذ الطفولة (السويدية) الدولية غير الحكومية فتح مركز برنامج علاج المرضى الخارجيين في مدينة أبو كرشولا. وقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة مؤسسة أم سرديبة للتنمية الوطنية غير الحكومية بتوزيع 20 عربة نقل تجرها الدواب على 20 أسرة عائدة لتيسير النشاطات المأثرة للدخل.

تقديم مساعدات إلى العائدين في ولاية النيل الأزرق

زارت بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات عددا من القرى في ولاية النيل الأزرق في أواخر شهر أبريل، بما فيها دنقوك، وقمبردا، بالانج، وندرو في محلية الكرمك. ووفقا لما أشارت إليه ملاحظات البعثة فإن معظم المقيمين في دنقوك البالغ

عددهم 4,300 من الذين فروا خلال فترة اندلاع القتال قد عادوا الآن إلى مناطقهم. وتشتمل الاحتياجات الرئيسية التي تم تحديدها في دنقلا على حفر وإعادة ترميم مرافق لتخزين المياه لمعالجة نقص المياه؛ وتوفير إمدادات تعليمية؛ وإعادة ترميم العيادات، وتوفير حبوب وأدوات زراعية؛ فضلا عن استئناف برنامج التغذية المدرسية. واستجابة لهذا، قدم برنامج الأغذية العالمي حصصا غذائية تكفي لمدة شهرين على ما يقرب من 4,300 شخص. كما وزعت جمعية الهلال الأحمر السوداني مواد أسرية طارئة على ما يقرب من 600 شخص.

مزيد من حالات العودة للنازحين الجدد في دارفور

عاد ما يقدر بنحو 119,000 شخص حتى الرابع من مايو من الذين نزحوا من جراء العنف في دارفور منذ بداية شهر فبراير إلى مناطقهم الأصلية حسبما أفادت به مفوضية العون الإنساني ومنظمة الهجرة الدولية ومنظمات المساعدات الإنسانية. ويزيد هذا العدد بما يقرب من 13,000 شخص مقارنة بالأسبوع الماضي.

لا يزال ما يقرب من 171,000 شخص في عداد النازحين من جراء اندلاع القتال الأخير. ويشير هذا الأمر إلى أن إجمالي ما يقرب من 290,000 شخص قد نزحوا في دارفور منذ أواخر شهر فبراير. ويشتمل هذا العدد على كل من العائدين والأشخاص الذين مازالوا نازحين. وبصفة عامة، وصل العدد التراكمي للأشخاص الذين نزحوا منذ بداية عام 2014 إلى 301,000 شخص. ويشتمل هذا العدد على العدد التراكمي لنزوح المدنيين منذ فبراير 2014 الذي يبلغ 290,000 شخص وعلى ما يقدر بنحو 11,000 شخص من الذين نزحوا في يناير 2014 بسبب اندلاع قتال قبلي في أجزاء من دارفور.

ويرجع سبب انخفاض العدد التراكمي لعدد النازحين إلى أرقام تحركات السكان الأكثر دقة التي تم الحصول عليها من عملية التحقق التي قامت بها منظمة الهجرة الدولية. وفي الإجمال، تلقى ما يقرب من 263,000 شخص من النازحين الجدد مساعدات إنسانية.

قام برنامج الغذاء العالمي ومنظمات دولية غير حكومية في 30 أبريل بإجراء تقييم مشترك في معسكر كساب للنازحين في محلية كتم بولاية شمال دارفور من أجل التحقق من احتياجات ما يقرب من 700 نازح من القادمين الجدد. وقد أفادت التقارير بفرار هؤلاء الأشخاص من قراهم في المناطق الريفية في محلية كتم بسبب اندلاع العنف هناك. وأفادت التقارير أيضا أن جميع ممتلكات هؤلاء الأشخاص بما في ذلك ماشيتهم قد نُهبت. وقام الأشخاص الذين يقطنون في معسكر كساب بمساعدة القادمين الجدد بتزويدهم بإمدادات غذائية. وتم تحديد المواد الأسرية الطارئة ومواد بناء المأوى بمثابة الاحتياجات الرئيسية التي يحتاجها هؤلاء الأشخاص.

عدد الأشخاص	التفاصيل	الفترة الزمنية
301,262	العدد التراكمي للنازحين: يشتمل على عدد العائدين الذين تم التحقق منهم (عدد النازحين الذين مازالوا نازحين حتى تاريخ التحديث هو إضافة إلى حالات العودة التي تم التحقق منها)	
182,203	عدد النازحين الذين مازالوا نازحين حتى تاريخ التحديث باستثناء حالات العودة. هذا العدد هو إضافة إلى ما يزيد عن مليوني شخص من الذين يعيشون في نزوح لفترات طويلة منذ نشوب النزاع في منطقة دارفور منذ ما يزيد عن عشر سنوات.	منذ الأول من يناير 2014 (العدد الإجمالي في جميع أنحاء دارفور في عام 2014)
273,159 (17 أبريل)	ذروة النازحين في عام 2014 بصورة يومية (علامة مائية عالية وغير تراكمية)	
119,059	عدد حالات العودة التي تم التحقق منها حتى تاريخ التحديث	
290,227	العدد التراكمي للنازحين: يشتمل على عدد العائدين الذين تم التحقق منهم	
171,168 (حتى 4 مايو)	عدد النازحين الذين مازالوا نازحين حتى تاريخ التحديث باستثناء حالات العودة. هذا العدد بالإضافة إلى ما يزيد عن مليوني شخص من الذين يعيشون في نزوح لفترات طويلة منذ نشوب النزاع في منطقة دارفور منذ ما يزيد عن عشر سنوات.	منذ أواخر فبراير 2014 ("أزمات جديدة" غرب ولاية شمال دارفور، وشرق ولاية شمال دارفور، وولاية جنوب دارفور)

يحتاج آلاف النازحين في مدينة ياسين في ولاية شرق دارفور لمساعدات

لاذ آلاف الأشخاص من مناطق مختلفة في دارفور منذ أبريل 2013 بمدينة ياسين في شرق دارفور بسبب نشوب نزاع هناك. وحتى تاريخه، يلوذ ما يقدر بنحو 43,300 نازح بمدينة ياسين وفقا لما أشارت إليه نتائج بعثة تقييم مشتركة أجريت في الفترة ما بين 22-24 أبريل. ويشتمل هذا العدد على 5,434 شخص من الذين وصلوا إلى مدينة ياسين والقرى المحيطة بها منذ أبريل 2013 ونحو 37,566 شخص من النازحين بها منذ عام 2004.

ووفقا لما أشارت إليه نتائج البعثة يعد الغذاء أكثر الاحتياجات الأساسية التي يحتاجها الأشخاص في مدينة ياسين والقرى المحيطة بها. ويرجع هذا في الغالب إلى العجز الغذائي في الولاية البالغ نحو 60 في المائة، حيث تعد محلية ياسين الأكثر تأثرا بهذا العجز وذلك وفقا لما أشار إليه تقييم وزارة الزراعة الولاية الذي أجرته بعد موسم الحصاد. ويُعزى النقص الغذائي في المنطقة لقلة الأمطار وانتشار الآفات، ونزوح الأشخاص في مدينتي مهاجرية ولبنو، وعدم استتباب الأمن على طول طرق الإمداد الرئيسية وارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق المحلية. وهناك مخاوف من احتمال أن يتسبب العجز الغذائي الحالي في نزوح ثانوي لهؤلاء النازحين إلى أماكن أخرى داخل شرق دارفور، ما لم يتلق الأشخاص في بلدة ياسين والقرى المجاورة مساعدات غذائية عاجلة. وأوصت بعثة التقييم المشتركة بتقديم حصص غذائية طارئة للنازحين حديثا مواد غذائية لتقديم دعم موسمي لحالات النزوح القديمة.

تعد مشكلتي المياه والمرافق الصحية بمثابة مسألة حاسمة في مدينة ياسين إذ أن إمدادات المياه غير كافية حاليا لتلبية احتياجات نحو 38,000 شخص في المدينة

كما أن مشكلتي المياه والمرافق الصحية تعانان بمثابة مسألة حاسمة أخرى في مدينة ياسين. فهناك بئر مياه واحد لا تعمل من أصل خمس آبار مياه في مدينة ياسين. وأفادت وحدة توفير المياه التابعة للحكومة السودانية أن إمدادات المياه الحالية في المدينة لا تكفي لتلبية احتياجات 38,000 شخص من الذين يعيشون في المدينة وغيرهم من القادمين من القرى المجاورة. وتثير مشكلة المرافق الصحية مخاوفًا حيث يتقاسم الأشخاص وماشيتهم نفس مصادر المياه التي لم يتم تزويدها بالكولور بعد. ومن المحتمل أن يتدهور هذا الوضع خلال موسم الأمطار حيث لا يوجد نظام تصريف لمراكز توزيع المياه.

استمرار وصول الأشخاص من دولة جنوب السودان

أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن العدد الإجمالي المقدر للقادمين من دولة جنوب السودان قد وصل إلى نحو 67,400 شخص. وازداد هذا العدد بما يقرب من 5,000 شخص مقارنة بالأسبوع الماضي. ويرتبط هذا التدفق الأخير بزيادة وتيرة القتال في أجزاء مختلفة من دولة جنوب السودان. فعلى سبيل المثال أفاد مكتب مفوض السودان لشؤون اللاجئين في ولاية النيل الأزرق أنه قد بدأ الأسبوع الماضي في تسجيل أعداد اللاجئين من أصول من دولة جنوب السودان في الدمازين من الذين فروا من ولاية أعالي النيل في دولة جنوب السودان بسبب النزاع الدائر. وحتى الآن، قام مكتب مفوض السودان لشؤون اللاجئين بتسجيل 550 شخص – معظمهم من النساء والأطفال – من الذين وصلوا إلى مدينة الدمازين واستقروا مع عائلاتهم الممتدة. ولم يتلق هؤلاء القادمون الجدد مساعدات إنسانية بعد.

وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن بداية موسم الأمطار يشكل التحدي الأكبر، بما في ذلك المسائل اللوجستية الرئيسية في جميع المناطق التي تستقبل القادمين، لا سيما في ولاية النيل الأبيض التي تستضيف تقريبا نصف العدد الإجمالي للأشخاص الذين فروا إلى دولة السودان منذ منتصف ديسمبر 2013. ووفقا لما أفادت به السلطات سيتم في وقت قريب نقل موقعي الانتقال الرئيسيين في النيل الأبيض وهما اللقاي والكيلو 10 إلى مكان مواقع بديلة تبعد حوالي 50 كم عن مدينة كوستي. وتحاول الحكومة الآن بشكل عاجل ضمان وجود تخطيط جيد للمواقع الجديدة يُمكن فيها تنفيذ الخدمات المنقذة للحياة مثل الرعاية الصحية وإمدادات المياه بصورة سريعة، وحتى يتسنى نقل الأشخاص إلى هذه المواقع الجديدة بدون أدنى مشكلة.

ويميل الأشخاص الذين وصلوا إلى دولة السودان بالمجيء مع ما تبقى لهم من ممتلكاتهم التي إما قد باعوها أو سُرقَت منهم خلال فترة القتال. كما يصل الأطفال بمعدلات سوء تغذية تتجاوز معدلات مرحلة الطوارئ. ويعد ضمان حصول الأشخاص بشكل كاف على الغذاء، والتغذية التكميلية، والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية بمثابة أمر بالغ الأهمية.

تستضيف ولاية النيل الأبيض حاليا نحو نصف العدد الإجمالي للأشخاص الذين فروا إلى السودان تقريبا منذ منتصف ديسمبر من عام 2013

وتعمل كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية وجمعية الهلال الأحمر السوداني على تسجيل شامل وموحد للأشخاص لضمان استهداف أفضل للتدخلات وللمساعدة على تسليط الضوء على احتياجاتهم. فوفقا لما أفادت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ونظرا لتدهور النزاع في دولة جنوب السودان فإنه من المحتمل أن يفر مزيد من الأشخاص من أصول من دولة جنوب السودان إلى دولة السودان. ويُجرى الآن التخطيط للاستعداد لضمان تقديم الخدمات المطلوبة بسهولة إلى القادمين الجدد. ومن المتوقع أن يتدهور وضع الأمن الغذائي في دولة جنوب السودان بسبب الخسائر المتكبدة في الموسم الزراعي.